تنمية القطاع الزراعي عبر المقاولاتية الفلاحية بالجزائر

Developing the agricultural sector through agricultural entrepreneurship in Algeria

فرعون امحمّد* [1]، عبد القادر خداوي مصطفى [2]

[1] جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة (الجزائر)، m.feraoun@univ-dbkm.dz

[2] جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة (الجزائر)، m.aek-kheddaoui@univ-dbkm.dz

تاريخ الإرسال:2024/02/21 تاريخ القبول: 2024/05/30 تاريخ النشر: 2024/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية القطاع الفلاحي من خلال مؤسسات ذات طابع مقاولاتي ضمن مساهمة متأتية من حاضنات للأعمال، بعد عرض معطيات الواقع الزراعي وتحليلها تم التوصل إلى نتيجة مفادها وجوب الاهتمام بالمقاولاتية الفلاحية ضمن حاضنات الأعمال التي لها علاقة بالقطاع الفلاحي بغية تحسين هيكل القطاع الزراعي وترقيته، بما يؤدي إلى استغلال رشيد للموارد وإدراج الأساليب النظيفة في النشاطات الزراعية لزيادة الإنتاج الزراعي ورفع إنتاجيته وبذلك يتحقق التنوع الفلاحي والاقتصادي.

للإحاطة بمختلف جوانب موضوعنا، ارتأينا أن نلم ببعض قضايا الفلاحية وفق سياقها لغرض فهم الدعم للجهات المرشحة بالاضطلاع بدور محرك التنمية الفلاحية. ركزنا على مفاهيم حاضنات الأعمال وتشخيص حالتها بالجزائر، بهدف تحديد السبل الكفيلة لتوجيه الجهود لترقيتها، مع استشراف الدور الذي يمكن أن يلعبه تنامي المقاولات الفلاحية غير المؤسسات الصغيرة في سد الثغرات

الكلمات المفتاحية: الانتاج الزراعي، التنمية الفلاحية، حاضنات الأعمال، المقاولاتية الفلاحية، الجزائر.

تصنيف JEL: M13، P32، Q13، Q18

Abstract :

This intervention aims to shed light on the importance of the agricultural sector through institutions of an entrepreneurial nature within the contribution of business incubators. After presenting and analyzing the agricultural reality data, a conclusion was reached that attention must be given to agricultural entrepreneurship within business incubators that have a relationship with the agricultural sector in order to improve the structure of the sector. Agriculture and its promotion, which leads to rational exploitation of resources and the inclusion of clean methods in agricultural activities to increase agricultural production and raise its productivity, thus achieving agricultural and economic diversification.

To cover the various aspects of our topic, we decided to understand some agricultural issues according to their context for the purpose of understanding support for the parties nominated to play the role of the engine of agricultural development. We focused on the concepts of business incubators and diagnosing their situation in Algeria, with the aim of identifying ways to direct efforts to upgrade them, while anticipating the role that the growth of agricultural enterprises other than small enterprises can play in filling the gaps.

Keywords : *Agricultural production, agricultural development, business incubators, agricultural entrepreneurship, Algeria.*

Jel Classification Codes : M13, P32, Q13, Q18**.**

* المؤلف المرسل: فرعون امحمّد

توطئة:

يُعتبر القطاع الزراعي المصدر الرئيسي لتوفير الغذاء إلى جانب مساهمته في التنمية المستدامة والنمو، وهو يلعب دورا رئيسيا في توفير الحاجيات الغذائية الأساسية للمواطن، وتأتي الصناعات الغذائية لتسهم بشكل مباشر في زيادة الإنتاج والناتج المحلي العام، حيث انها تُعد حلقة وصل بين قطاعات اقتصادية عديدة، فضلا عن كونها على علاقته مباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الأولي والوسيطي.

انتهجت الجزائر سياسة زراعية تسمح بمواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتجات الغذائية، وكان التركيز جليا على المحاصيل الواسعة الاستهلاك. لتوفير الغذاء وتقويم الأنماط الزراعية والعلاقات التجارية، وأيضا توفير مستلزمات الإنتاج، والعمل على تقوية المؤسسات الفلاحية الإنتاجية وخدماتها. لغرض زيادة الإنتاج من مختلف المنتجات الفلاحية وتحسين الإنتاجية.

تعتبر ريادة الأعمال الفلاحية وسيلة للتنمية الاقتصادية ولها إسهام في خلق القيمة المضافة، وتبرز أهمية المقاولة الفلاحية في تبنيها للممارسات والعمليات النظيفة وفي توفيرها للمنتجات والخدمات المستدامة، وقدرتها الكبيرة على التكيف مع المستجدات، ولها عدة أدوار كتقديم الاستشارة والدعم للمؤسسات الناشئة لتساعدها على تخطي مرحلة الخطر عند الانطلاق وتبقى في خدمتها إلى أن تندمج تماما في الوسط الذي تنشط فيه. ذلك لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بأهم الأعمال الفلاحة والصناعة من خلال خلق فرص العمل والاستثمار.

وهناك الهيآت الرسمية والوكالات الوطنية والحاضنات ومراكز الدعم مخصصة أيضا لمرافقة مؤسسات الفلاحة والصناعات الغذائية ببرامج تسمح بمرافقة وتأطير حاملي الأفكار الإبداعية المرتبطة بقطاع الفلاحة ودعمهم بسخاء حتى تتجسد مشاريعهم على أرض الواقع.

أهمية الدراسة والإشكالية:

تكتسب أهمية دراستنا من الدور الذي تلعبه أنشطة التنمية الزراعية والصناعية لتوفير الغذاء لكافي لكافة أفراد المجتمع ودعم الصناعات الغذائية في تحسين هذا الغذاء. حيث يدفع زيادة الانتاج الفلاحي وتنوعه إلى تحسين الأمن الغذائي. كما تبرز أهمية دراستنا في التعرض إلى مساهمة القطاع الفلاحي عبر الرفع من قيمة المنتجات الغذائية في الناتج الوطني، وابراز مساهمتها في استقرار السوق المحلي.

وتبرز إشكالية بحثنا في السؤال الرئيسي الآتي:

كيف يسهم النشاط المقاولاتي الفلاحي في النمو وزيادة الانتاج وتنويعه، خاصة في شعبة الصناعات الغذائية ؟

تندرج تحت هذه الإشكالية العديد من الأسئلة الفرعية، منها:

- ما هي وضعية الانتاج الزراعي والصناعات الغذائية في الجزائر ؟
- ما هي السياسات والبرامج التي تنتهجها السلطات لزيادة الإنتاج الزراعي والغذائي في الجزائر؟
- إلى أي مدى يمكن أن تسهم هياكل الدعم في تطوير الصناعة الغذائية ؟

في سياق الإجابة عن إشكاليتنا، سنتطرق إلى واقع الزراعة في الجزائر والتحديات التي تواجهها، والمرتكزات الملائمة لترقيتها وتحقيق الأهداف الغذائية. وسنتطرق أيضا إلى حاضنات الأعمال الفلاحية كمؤسسات أو في إطار متكامل من الخدمات تعمل على مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تجاوز صعوبات مرحلة الانطلاق من خلال تقديم الاستشارة لإدارتها وتنميتها وتطويرها، من خلال ما تقدمه من خدمات ومساعدات ودورات تكوينية لحاملي المشارع، بالإضافة الى توفير فضاء يمكنهم من ممارسة نشاطهم، الأمر الذي يساعد أصحاب المشاريع الناشئة من تجاوز المراحل الأولى من إنشائها بنجاح وجعلها قادرة على مواجهة المنافسة.

فرضيات البحث:

- ساهمت سياسة الإصلاحات التي عرفها قطاع الزراعة منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي في رفع الانتاج الزراعي وتحسينه في بعض الشعب،
- تتم الاستعانة بحاضنات الأعمال الفلاحية قصد تطوير القطاع الفلاحي لاستحداث المقاولات الفلاحية عبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف البحث:

- استعراض تطور الانتاج الزراعي والمنتجات الغذائية ومدى تلبية الطلب الوطني من المواد الواسعة الاستهلاك،
- استعراض الخطط والبرامج التي واكبت مسيرة تطور القطاع الزراعي والصناعات الغذائية،
- تسليط الضوء على الناتج الزراعي المحلي الذي يعتبر مقياسا لقدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات،
- عرض المفاهيم المتعلقة بحاضنات الأعمال، والتركيز على مفهوم المقاولاتية الفلاحية،
- التطرق إلى هياكل دعم مؤسسات الصناعة/الغذائية والمقاولات الفلاحية.

المنهج المستخدم وهيكل البحث:

استُخدم المنهج الوصفي بأداتيه الوصف والتحليل عند استعراض الخلفية النظرية للوقوف عند بالأدبيات النظرية الخاصة بقطاع الزراعة والأمن الغذائي وحاضنات الأعمال والمقاولاتية الفلاحية، كما تم اتباع نفس النهج عند استعراض المعطيات المتوافرة خلال الفترة 2017-2021. حيث تم التركيز على الصناعات الغذائية وتطوراتها وكذا الوقوف على المشاكل التي تعاني منها.

اشتملت الدراسة على مقدمة، وأربع فقرات وخاتمة. تعرضت الفقرة الأول إلى التنمية الفلاحية وأدواتها كمجموعة سياسات تتضافر لتحسين هيكل القطاع الزراعي وترقيته. وتم التطرق في الفقرة الثانية إلى الإنتاج الزراعي حيث وقفنا بالأرقام عند تطور منتجات ومحاصيل بعض الشُعب الفلاحية. وتم تخصيص الفقرة الثالثة للأدبيات النظرية لحاضنات الأعمال والمقاولاتية الفلاحية بينا فيه أثر تطوير الفلاحة على التقاول الفلاحي والتعرض كذلك لكيفية احتضان المؤسسات الفلاحية من قبل هذه الحاضنات الأعمال أما في الرابعة فقد خُصصت لحصيلة يرامج مرافقة المؤسسات الصناعية الغذائية، والوكالات المستحدثة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار.

1. القطاع الزراعي

يؤدي تطوير القطاع الزراعي وترقيته، بما إلى حسن استغلال الموارد وزيادة في الإنتاج الزراعي ورفع إنتاجيته. وتتحقق تنمية القطاع بزيادة المساحات الخضراء واستصلاح الأراضي وترشيد استخدام الموارد وتحسين البذور والسلالات ، استخدام التكنولوجيا وتقنيات الري الحديثة، مع إدراج الأساليب النظيفة في النشاطات الزراعية، وأيضا زيادة التشغيل الزراعي من الموارد المتاحة، وبالخصوص المياه والأراضي (التوسع الأفقي في الزراعة)، وزيادة إنتاجية وحدات الموارد الطبيعية والبشرية المستغلة في الزراعة (التوسع العمودي في الزراعة) (غربي ف.، 2008، صفحة 120).

1.1. التنمية الفلاحية:

يقصد بالتنمية الزراعية على أنها كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية، كما عرفت كذلك على أنها العملية التي تتم من خلال تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن (توفيق النجفي، 1987، صفحة 202). وللتنمية الزراعية أهمية كبيرة في توفير السلع الزراعية الغذائية والمنتجات الحيوانية، حيث يؤدي كل منهما إلى زيادة حجم الناتج من السلع الزراعية لمقابلة الطلب المتزايد عليها سواء من الناحية الكمية أو النوعية، ذلك لأن نجاح توفير الغذاء في ظل طبيعة الطلب عليه سيُمكن الأفراد من زيادة كفاءاتهم وتحسين ظروفهم الغذائية (غربي م.، 2012، الصفحات 12-13).

ويرتبط مفهوم التنمية الزراعية بالتنمية الاقتصادية، كمجموعة سياسات تتضافر لتحسين هيكل القطاع الزراعي وترقيته، بما يؤدي إلى حسن استغلال الموارد وزيادة في الإنتاج الزراعي ورفع إنتاجيته. وتتحقق هذه التنمية بزيادة المساحات الخضراء والاستصلاح وترشيد استخدام الموارد وتحسين البذور والسلالات ، واستخدام التكنولوجيا وتقنيات الري الحديثة، مع إدراج الأساليب النظيفة في النشاطات الزراعية، وأيضا زيادة التشغيل الزراعي من الموارد المتاحة.

2.1. تحديث القطاع الزراعي:

يحتاج تحسين إنتاجية القطاع الزراعي إلى تطوير الطاقة الإنتاجية وزيادة وحدات الصناعات الغذائية الزراعية، ووحدات للتخزين والتبريد لضمان استمرارية عملية التموين وتقليص الواردات من المواد الأولية الزراعية. وقطاع الصناعات الغذائية يعتبر من القطاعات الأساسية في الاقتصاد الجزائري (كينه، 2013، صفحة 64).

من بين أهم أهداف الحكومة من خلال نموذج النمو الاقتصادي الصادر في سنة 2016، نذكر تحديث القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي وإمكانيات تنويع منتجاته. حيث تمثل ترقية الصناعات الغذائية ومنتجاتها من الأهداف الأساسية لهذا النموذج، نذكر بالخصوص (لطرش و كتاف، 2017، الصفحات 179-201):

- الإسراع في تطوير القطاع الزراعي ومعالجة مشاكله واختلالاته،
- تسهيل وتمويل الاستثمار في فرع الصناعات الزراعية الغذائية،
- الإسراع في تطبيق البرنامج الوطني للتأهيل،
- تسهيل إجراءات تصدير الصناعات الزراعية الغذائية.

وتسعى الجزائر باستمرار إلى مسايرة المستجدات لإحداث التعديلات الضرورية في السياسات الزراعية بمراعاة الاستغلال الرشيد للإمكانات الطبيعية المتاحة والقدرات البشرية المتوافرة لغرض تطوير الانتاج الزراعي والصناعات الغذائية كما وكيفا وتحديد أولوياته، لا سيما فيما يتعلق بالملائمة وخيارات تجسيدها، فالكثير من المزايا المتأصلة متاحة، حيث يمكنها بمعية شركاء التنمية أن تحسن الإنتاج الحيواني والنباتي على حد شواء، وكذلك تنشيط البحث والإرشاد الزراعي وتحسين النوعية والإنتاجية. كما تحظى أنشطة التحويل الأولي للإنتاج الفلاحي ومختلف الانشطة الفلاحية الأخرى بالدعم المتنامي والامتيازات خاصة عندما تكون مندمجة مع مشاريع فلاحية وأنشطة خدمات مرتبطة بالفلاحة.

2. الإنتاج الزراعي

تتضمن المنتجات الزراعية الخضروات والفواكه والبقوليات الجافة والمحاصيل كالقمح والشعير والأرز العدس وكذلك منتجات زراعية صناعية ومواد أولية لإنتاج الزيوت بمختلف اصنافها (عاشور و بيشاري، 2018، الصفحات 66-87). التسويق الزراعي هو انجاز الأنشطة التجارية التي تتضمن تدفق السلع والخدمات من نقطة ظهور المحاصيل والمنتجات لغاية وصولها إلى المستهلك (عاشور و بيشاري، 2018، الصفحات 66-87).

1.2. المنتجات الزراعية:

يضم الانتاج الزراعي منتجات ومحاصيل من مختلف الشُعب، من أهمها شعبة الحبوب (القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، الخرطال) والبقوليات، وشعبة الخضر والفواكه إلى جانب الزراعات الصناعية. وعلى العموم يشهد الإنتاج الفلاحي حاليا تطورا ملحوظا بشقيه الحيواني والنباتي، وسيؤمن استمرار التعاون والدعم ديمومة القطاع الفلاحي ويعزِّزه بإنتاج السلع الواسعة الاستهلاك بأسعار مقبولة، مع الحفاظ على دخل المزارعين. وسيُعول على المحطات التجريبية في دعم القطاع فنيا ومراقبة جودة الإنتاج، والعمل على تأمين الكميات المطلوبة من البذور في الأوقات المناسبة، وبتكلفة قليلة وفي مدد قصيرة. والجدول 1 يوضح كميات إنتاج بعض المحاصيل الزراعية خلال الموسم 2019-2020.

جدول رقم (01) : كميات الإنتاج لبعض المحاصيل الزراعية خلال الموسم 2019-2020 (مليون قنطار)

المحصول	الحبوب	القمح الصلب	المحاصيل الصناعية	محاصيل الخضر	المحاصيل العلفية	الحمضيات	محاصيل الفاكهة
الكمية	43.9	25.9	19.8	150.7	50.7	15.6	15.4

المصدر: بناءً على تقارير الديوان الوطني للإحصاء ووزارة الفلاحة

من هذا الجدول، يتضح مدى تطور انتاج المحاصيل لبعض الشعب خاصة في محاصيل الخضراوات، مما يغني أن الجزائر حققت درجة عالية في تحقيق الاكتفاء من الخضروات.

يتضح أن المحصول الأول هو الحبوب، غير أن غلة الهكتار الواحد تبقى ضعيفة بالرغم من أهمية المساحة المخصصة لها. ونستثني هنا المزارع التي حصلت على عوائد كبيرة من مختلف المحاصيل. أما المحصول المهيمن الثاني في الإنتاج الفلاحي فهو البطاطا، وقد قاربت غلة الهكتار الواحد ال 30 طن. فزراعة البطاطا ببعض ولايات الوطن تُعد رائدة بالرغم من بعض النقائص التي تشوبها، ونخص بالذكر التنظيم والسيطرة على تقنيات الري واستخدام الأسمدة، وتحسين البذور، والتحكم في الإنتاج والتكاليف والحفظ والتخزين والتسويق.

يساهم قطاع الفلاحة بالخُمس تقريبا من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي. والجدول 2 يوضح تطور حجم الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه خلال الفترة (2018-2020).

جدول رقم (02) : التطور الديموغرافي والناتج الزراعي ونصيب الفرد منه للفترة 2018-2020

السنة	عدد السكان (بالمليون)	معدل النمو الديمغرافي %	الناتج الزراعي (مليون دولار)	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي %
2018	42,15	1,99	20.520	481.9	11.8
2019	43,42	1,93	20.992	483.4	12.0
2020	43,85	0,98	31.307	481.9	12.9

المصدر: بناءً على تقارير الديوان الوطني للإحصاء، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2021 (الملاحق الإحصائية)

2.2. الاستثمارات الزراعية:

زادت الاستثمارات في القطاع الزراعي بشكل كبير، حيث مثلت القروض المدفوعة لقطاع الزراعة وإمدادات المياه (BESSAOUD, 2019) وما يقرب من 7 % من إجمالي قروض التجهيز بين عامي 2014 و2019، بهدف تنمية القطاعات الزراعية ذات الأولوية، من خلال خطط وبرامج مختلفة تمت صياغتها وفقًا لتوافر العائدات. ومن أهم هذه المخططات نذكر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA 2000-2010)، الذي كان هدفه الأساسي من هو تخفيض الكميات المستوردة من المواد الزراعية والتي تستعمل كمدخلات في الصناعات الغذائية، مع التركيز على المنتجات والمحاصيل الأساسية مثل الحبوب والحليب. والمنتجات الزراعية/ الصناعية.

وعلى مدى العقدين الماضيين (BESSAOUD, 2019)، ظل القطاع الزراعي، الذي يمثل ما يقرب من 13 % من السكان النشطين، القوة الدافعة وراء النمو الاقتصادي في البلاد، حيث يساهم قطاع الأغذية الزراعية، والذي يسيطر عليه القطاع الخاص، بأكثر من 50 % في الناتج المحلي الإجمالي الصناعي غير الهيدروكربوني. وهو يشهد اليوم نموًا قويًا، بما في ذلك إنتاج مواد الخام ومدخلات الأنشطة الزراعية التي عانت من نقائص كثيرة.

ضمن الأهداف الأساسية المراد بلوغها في إطار الاستثمار المرتبط بالتثمين والاستغلال، أقرت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية العديد من المزايا لإنشاء لمزارع والمستثمرات الفلاحية ومستثمرات تربية الأنعام على الأراضي غير المستغلة التابعة للخواص أو أملاك الدولة، مع إمكانية استفادة صاحب حق الامتياز بقطعة أرض لا تزيد مساحتها عن 10 هكتارات، يستفيد خلالها من مزايا كثيرة، كإنجاز دراسات لتعزيز عمليات التثمين والمرافقة.

بلغ عدد المزارع في سنة 2018 ما يقارب 1.2 مليون مزرعة (BESSAOUD, 2019) نسبة 70 % منها تقل مساحتها عن 10 هكتارات، كما ساهمت الاستثمارات بتعبئة الموارد المائية. وامتد التطوير ليشمل أراضي الصحراء والمناطق السهبية لجعلها أحواضًا للإنتاج الزراعي حيث شهدت الشعب الاستراتيجية (الحبوب والحليب والبطاطا) نموًا قويًا.

يتميز إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية بالخصائص الآتية (عاشور و بيشاري، 2018، الصفحات 66-87):

- التغير المستمر في كميات الإنتاج بحسب المواسم وذلك لتغير الظروف والمناخ،
- يفرض التطور التكنولوجي إجراء التعديلات باستمرار في النوعيات المرغوبة من السلع الزراعية والغذائية وكمياتها وأسعارها،

- صغر حجم المؤسسات الإنتاجية وتعدد طرقها في عمليات الانتاج والتسويق،
- يعيق ضعف تخزين المنتجات وتبريدها من تسويق المنتجات الزراعية.

3. حاضنات الأعمال

يرجع ظهور حاضنات الأعمال إلى وجود احتياج ملح للمرشدين ممن لا يمتلكون خبرة إلى الذين لهم خبرة ويقدمون استشاراتهم لتوجيه أصحاب الأفكار الإبداعية واحتضانها، وبدأت الإرهاصات الأولى لهذه الحاضنات مع ظهور "الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال" NBIA ، أنشأت على أساس دعم القطاعات الاقتصادية، واستحداث مؤسسات تحقق النمو، عبر تحفيز الكفاءات لأجل طرح أفكار تترجم إلى مؤسسات ذات طابع مقاولاتي باستطاعتها المنافسة والتوسع مستقبلا.

1.3. الأدبيات النظرية لحاضنات الأعمال:

عُرفت حاضنات الأعمال بأنها: عبارة عن مؤسسة أو إطار متكامل من الخدمات تعمل على مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تجاوز صعوبات مرحلة الانطلاق من خلال تقديم مختلف المساعدات لإدارتها وتنميتها وتطويرها، ودفعها للنمو والاستمرار إلى غاية مرحلة النضج والاستقرار (سمية، 2020، الصفحات 39-57). وهي تُعد من بين أهم الآليات التي تعمل على دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما تقدمه من خدمات واستشارات ودورات تكوينية لحاملي المشارع، بالإضافة الى توفير فضاء يمكنهم من ممارسة نشاطهم، الأمر الذي يساعد أصحاب المشاريع الناشئة من تجاوز المراحل الأولى من إنشائها بنجاح وجعلها قادرة على مواجهة المنافسة.

واليوم تحظى الأنشطة المقاولاتة باهتمام كبر لاختيار أحسن الطرق والآليات التي تسهل من إنشاء ومرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتجعلها قادرة على المنافسة والتأقلم مع المتغيرات المتسارعة التي تحدث في البيئة المحطة بها من أجل تخطي المخاطر ، ولتشرع هذه المشاريع في الإسهام في عمليات التنمية.

2.3. حاضنات الأعمال ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تُعد حاضنات الأعمال وقطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة برمته أكثر حركية ونشاط في المساهمة في تجديد الأبحاث المبتكرة وتجسيدها إلى مشاريع وترقيتها، وهذا ما اختص به المرسوم التنفيذي 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 الذي يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" أو "مشروع مبتكر" أو "حاضنة أعمال" مع تحديد مهامها وتشكيلتها. وتحدد المادة 11 من الفصل الرابع لهذا المرسوم شروط منح علامة "مؤسسة ناشئة" لمؤسسة إذا ما لم يتجاوز عمرها ثماني سنوات، وتكون متخصصة في إنتاج سلعة أو خدمة مبتكرة، على أن يكون توسع هذه المؤسسة ممكنا في المستقبل، وألا يتجاوز عدد العمال بها 250 عامل إضافة إلى شرط نسبة 50 % من رأسمالها يعود إلى أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة من قبل مؤسسات أخرى حاصلة على مؤسسات ناشئة (المرسوم التنفيذي رقم 20-، 251 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة"، مشروع مبتكر" و"حاضنات الاعمال"، 2020).

ومن المقاولات التي ذاع صيتها نجد المقاولات الفلاحية التي تهتم بجميع الأنشطة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج الحيواني والنباتي (يحياوي، 2022، الصفحات 488-509). والتي لها دور في زيادة مستوى المنافسة بين الفلاحين وفرض مكانتهم في الأسواق من خلال الإبداع والابتكار أفقيا أو عموديا، عن طريق اقتناص الفرص المتاحة قصد إنشاء مؤسسة ذات طابع مقاولاتي فلاحي متخصصة في إنتاج منتج موجه للاستهلاك، مع توفير الموارد التي تصبو بها إلى الهدف المنشود (ثابت عوالي و مجهداوي، 2022، الصفحات 107-116).

3.3. المقاولاتية الخضراء:

تعمل المقاولاتية الخضراء على تسويق منتجات صديقة للبيئة وتحافظ على الموارد، عن طريق تحسين ما هو موجود من منتجات أو ابتكار منتجات باستعمال تقنيات نظيفة (قحام و بوشعير، 2021، الصفحات 41-60). وعلى نهج الفكرة الخضراء يمكن طرح فكرة إنشاء حاضنات الأعمال ذات طابع فلاحي، نظرا للحاجة للإنتاج الفلاحي السليم والمتطور، لتتولى تقديم الاستشارات والدعم إلى المؤسسات الفتية حتى يشتد عودها وتصبح مؤسسة قادرة على المنافسة والعمل في بيئتها.

تعتبر المقاولاتية أداة لتحقيق الثروة والتنويع من خلال تأسيس مؤسسة ذات طابع مقاولاتي تقتنص الفرص المتوافرة في البيئة، وتكون تحت قيادة شخص المقاول الذي يُفترض أن يتصف بالدافعية ومتشبعا بالثقافة وفن التقاول في ظل الكثير من المخاطر المحيطة.

ومن هذه المقاولات نذكر المقاولاتية الخضراء التي تعمل على تسويق منتجات صديقة للبيئة وتحافظ على الموارد، عن طريق تحسين ما هو موجود من منتجات أو ابتكار منتجات أخرى باستعمال تقنيات نظيفة (قحام و بوشعير، 2021، الصفحات 41-60).

وللمقاولاتية الفلاحية أيضا إسهام في (خوازم و خضير، 2018، الصفحات 241-257):

- في تنويع المنتجات الغذائية الفلاحية بصورة نهائية أو بواسطة الاستهلاك الصناعي،
- تحقيق الأمن الغذائي وتنويع البدائل وإتاحتها ومن ثم تقليص الهوة الغذائية،
- تنويع الصادرات وإحلال بعض المنتجات المستوردة بالمحلية وتحصيل إثر ذلك النقد الأجنبي،
- في التنمية الاقتصادية التي تولد رأس مال ناجم عن إيرادات هذا النوع من المؤسسات،
- إكساب اليد العاملة خبرة ومجال مفتوح للنشاط الفلاحي من خلال التقنيات الحديثة والابتكارية.
- تحقيق التنوع الاقتصادي في إطار الاستثمار في القطاع الفلاحي (مزوزي و قويدري، 2021، الصفحات 64-82).

يمكن القول بأن تجسيد المؤسسات ذات الطابع الفلاحي يعتمد على الأفكار الإبداعية والابتكارية التي لم تنتهج من ذي قبل، لتكتسب جراء ذلك ميزة تنافسية تمكنها من الدخول إلى الأسواق بسهولة وتستجيب أكثر لحاجات الزبائن (بوجلخة و عمامرة، 2018، الصفحات 160-176)، وتسهم للمقاولاتية الفلاحية في (خوازم و خضير، 2018، الصفحات 241-257):

- تنويع المنتجات الغذائية الفلاحية بصورة نهائية أو بواسطة الاستهلاك الصناعي،
- تسهم في توازن الطلب والعرض عبر الصناعات الغذائية التحويلية،
- تحقيق الأمن الغذائي وتنويع البدائل وإتاحتها ومن ثم تقليص الهوة الغذائية،
- وتتم عملية احتضان المؤسسة الناشئة في ثلاثة مراحل:

مرحلة ما قبل الاحتضان: يتم على مستواها انتقاء الأفكار الإبداعية ووضع نموذج أعمال، وإعداد الخطة والتدريب من أجل الحصول على خبرات إدارية كحقوق الملكية والتشريعات والقوانين،

مرحلة الاحتضان: يتم على مستواها تقديم مختلف الخدمات التي يحتاجها رائد الأعمال وفكرته قصد تنفيذها على أرض الواقع بتكاليف ونسبة خطر متدنية، إذ بعد عملية التعاقد بين الحاضنة وصاحب الفكرة يمكن لهذا لأخير الاستفادة من جل الخدمات والمرافقة التي تقدمها الحاضنة،

مرحلة ما بعد الاحتضان: فيها تحقق الحاضنة أهدافها من الاحتضان ويتوسيع نشاط المؤسسة الناشئة ليتم تقديمها بصورة نهائية إلى البيئة التي تنشط بها قصد تقديم القيمة المضافة المنتظرة، مع إمكانية الاستفادة من خدمات الحاضنة من حين لآخر (بوالشعور، 2018، الصفحات 417-431).

4. مؤسسات الصناعة الغذائية

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالصناعات الغذائية في زيادة الدخل وتنويعه وزيادة القيمة المضافة المحلية، ناهيك عن قدرتها على توليد وظائف الشغل، وارتباطها مع المشروعات الفلاحية والصناعية. وأيضا ارتباط أنشطتها ببعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية، ومنها انخراطها بقوة في عمليات التقاول الفلاحي. خاصة وأن مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية لا زالت محل طلب من طرف المستثمرين، وهذا راجع إلى طبيعة السوق الوطنية التي تتميز بالطلب المتزايد على السلع الغذائية.

مع نهاية عام 2022، بلغ إجمالي عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة 1359803 مؤسسة. وقد ظلت المؤسسات المصغرة مهيمنة بقوة على النسيج الاقتصادي، انتقل عدد المؤسسات الفلاحية (ONS, Avril 2020, p. 7) من 8010 سنة 2021 إلى 8404 سنة 2022. حيث ساهم القطاع الفلاحي بـ 14.7 % في الناتج الداخلي الخام للسنة 2022 (وزارة الفلاحة، 2023). وشغل خلال نفس السنة 10.1 % من مجمل قطاعات النشاط (ONS, Avril 2020, p. 8).

1.4. الصناعات الغذائية:

شهدت الصناعات الغذائية بالجزائر خلال العشريتين الأخيرتين عدة تطورات جراء الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية التي انتهجتها السلطات لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، حيث اشتملت استراتيجية تطوير الصناعة الغذائية زيادة الوحدات المتخصصة الداعمة وتوفير شروط وأساليب الدعم الشبكي للوحدات الانتاجية والتمويل لاقتناء الأصول الثابتة، وتسطير البرامج لإصلاح الاراضي الفلاحية وتنميتها، تمنح بموجبها الدولة قروضا ميسرة وتحفيزات جبائية وجمركية وامتيازات. والجدول 3 يوضح تطور القيمة المضافة لنشاط الغذائية للفترة (2017-2021).

جدول رقم (03) : تطور القيمة المضافة لنشاط المؤسسات الغذائية للفترة (2017-2021) **(مليار دج)**

السنة / نوع المؤسسة	2017	2018	2019	2020	2021
خاصة	357.1	377.9	389.0	408.9	426.4
عامة	50.94	55.46	55.68	56.67	62.54
المجموع	481.04	133.36	444.68	465.57	488.94

SOURCE: Bulletin d'information statistique de la PME,

données de l'année 2021, n° 40, Edition Mars 2022, p.36

مع ملاحظة بأن القطاع الزراعي يعجز أحيانا من تأمين الكميات الكافية والمنتظمة من المواد الزراعية الأولية وبالجودة المطلوبة لهذه الوحدات، وفي حالات أخرى تكون المصانع عاجزة عن استغلال وفرة المنتجات الفلاحية بسبب انخفاض قدراتها أو عدم استغلالها قدراتها الإنتاجية

P-ISSN: 2437-0630 / E-ISSN: 2543-3695 / Legal Deposit N°4435-2015

القصوى. كما أن أغلب الوحدات التصنيعية الغذائية ما زالت تعتمد على وسائل متقادمة، وتشوبها نقائص كثيرة في عملياتها. علما بأن معظم مؤسسات الصناعة الغذائية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة باستثناءات قليلة.

نشير الى ان غالبية المشاريع الفلاحية (حوالي 90 %) هي مشاريع مصغرة وصغيرة وعائلية (ساسي و رايح، 2018، الصفحات 67-85)، وبالتالي فهي تحتاج لطرق تمويل ملائمة لضمان ديمومتها وتطورها. حيث انصبت برامج وسياسات وهياكل دعمها في فائدة تنمية مجالات تخصصها وتوسيع نطاق نشاطها وكذا توفير احتياجاتها، حيث يبرز دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الاستثمارات بترقية الفرص والإمكانات الإقليمية، وتسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع، ودعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم، وتأهيل المشاريع ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد الوطني (رحماني و ديب، 2022، الصفحات 117-135). يمكن استخلاص أعداد المشاريع بحسب قطاعات النشاط خلال 2019، حيث أسهمت هذه الوكالة في تمويل 3029 مشروع بقيمة إجمالية قدرها 797138 مليون دينار، هذه المشاريع مجتمعة ساهمت في توفير 77389 منصب عمل، نصيب الفلاحة منها 3029 مشروعا بتكلفة 797138 مليون دج مع 77389 منصب عمل مستحدث (ONS, Avril 2020, p. 16).

2.4. برامج مرافقة للمؤسسات الصناعة الغذائية:

عن برامج المرافقة، نبتدئ بصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة، والذي تأسس مبكرا بموجب المرسوم التنفيذي في نوفمبر 2002، والمتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة رقم 18-01، حيث كان هذا الإنجاز بمثابة الانطلاقة الحقيقية لترقية القطاع الخاص خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يهتم بمعالجة أهم مشكل تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو نقص الضمانات للحصول على القروض البنكية (ساسي و سعودي، 2017، الصفحات 84-101).

أما بالنسبة إلى البرامج المنجزة في إطار مرافقة فروع مؤسسات الصناعات الغذائية، تم استحداث الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار، ويؤطرها مرسوم تنفيذي مؤرخ في 2018، وهي تتشكل من 45 هيكلا، متمثلة في مراكز الدعم والاستشارة ومشاتل المؤسسات لتشجيع المقاولاتية، حيث تعمل هذه الهياكل على مرافقة المشاريع منذ انطلاقها كفكرة إلى غاية إنشائها. تمنح هذه الوكالة الدعم والامتيازات للمؤسسات كما تساعد الوكالة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وتقدم لهم المعونات المالية كالقروض بدون فائدة، أو تسهيلات جبائيه وشبه جبائيه تختلف بين مرحلة إنشاء المؤسسة ومرحلة الاستغلال (ساسي و سعودي، 2017، الصفحات 84-101). مع نهاية 2022، تكون هذه الوكالة قد خصصت ما نسبته 89.89 % من الاعتمادات الممنوحة لتمويل شراء المواد الخام ب 868562 مشروع يوفر 1261671 وظيفة شغل، أما باقي الاعتمادات الممنوحة فكانت مخصصة للتمويل الثلاثي: صاحب المشروع والبنك وANGEM (ONS, Avril 2020, p. 26).

كما تعمل الوكالة الوطنية عبر هياكلها ممثلة في الحاضنات ومراكز الدعم على مرافقة حاملي المشاريع منذ الفكرة إلى الإنشاء. ودور وزارة المؤسسات الناشئة هو تشجيع هذه المؤسسات لدعم أصحاب المشاريع. وهي تتعاون أيضا مع وكالة دعم وترية المقاولاتية لتنفيذ سياسة القطاع. فخلال عام 2022، وفي إطار نشاط مراكز الاستشارة والدعم، كان عدد المشاريع المستفيدة حسب نشاطات الصناعة الفلاحة والصناعات الغذائية متواضعا. والجدول 4 يوضح تعداد المشاريع المدعمة من قبل مراكز الاستشارة نشاطات الفلاحة والصناعة والصناعات الغذائية.

جدول رقم (04) : تعداد المشاريع المدعمة من قبل مراكز الاستشارة في نشاطات

الفلاحة والصناعة والصناعات الغذائية والأنشطة الحرفية

النشاط/العدد	عدد المشاريع المدعمة	عدد المشاريع المبتكرة
الصناعة	122	01
الفلاحة	48	01
الصناعات الغذائية	15	01

source: Bulletin d'information statistique de la PME,

données de l'année 2022, n° 42, Edition Avril 2023, p.30

كما كان نشاط حاضنات الأعمال حسب القطاع بدوره متواضعا. الجدول 5. يوضح تعداد المشاريع المدعمة من قبل مراكز الاستشارة في نشاطات الفلاحة والصناعة والصناعات الغذائية.

جدول رقم (05) : تعداد المشاريع المدعمة من قبل مراكز الاستشارة في نشاطات الفلاحة والصناعة والصناعات الغذائية

	عدد المشاريع المستضافة	عدد ال م ص م المنشأة	عدد الوظائف المستحدثة
الصناعة	50	26	264
الفلاحة	08	03	71
الصناعات الغذائية	16	10	39

source: Bulletin d'information statistique de la PME,

données de l'année 2022, n° 42, Edition Avril 2023, p.32

ومن بين أجهزة المرافقة والدعم نذكر صندوق ضمان قروض ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يعمل من أجل تسهيل الحصول على القروض بالنسبة لهذه المؤسسات، حيث استفاد فرع الأغذية الزراعية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب 608 مشروعًا مضمونًا. وكذلك المجلس الوطني من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يضم في تركيته خبراء ومستشارين. وهناك الجمعيات المهنية ذات الصلة والتي تعتبر قوة دعم لرسم سياسة السلطات العمومية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهي تنشط في تنظيم نشاط المناولة لترقية الاندماج الوطني وإحلال الواردات. وكذلك برامج دعم الابتكار المستحدثة حديثا حيث يطمح القائمون على البرنامج إلى مرافقة أكثر من 500 مؤسسة. ولا ننس الجهود المبذولة لاستفادة من التجارب الدولية الرائدة.

3.4. القطاع الفلاحي في صلب اهتمام السلطات:

لدى حديثه عن الفلاحة في الجنوب أشار فخامة رئيس الجمهورية، إلى أنه لا بد لها من مقاييس أخرى، نظرا لتوفر الظروف الملائمة لمضاعفة تحصيل الإنتاج في السنة الواحدة، فولايات الجنوب لوحدها، يمكنها تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من الشُعب، وهو ما يوجب مضاعفة وتكثيف الجهود لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات والصناعات الغذائية عبر المقاولات الفلاحية.

وفي كلمة ألقاها خلال أشغال الجلسات الوطنية للفلاحة لسنة 2023 تحت شعار "الفلاحة: من أجل أمن غذائي مستدام"، أشار وزير الصناعة لنشاط المؤسسات الناشطة في شعبة الصناعات الغذائية المؤسسات ومساهمتها في رفع الناتج المحلي الإجمالي الصناعي إلى حوالي 50 بالمائة. بعدد يتجاوز 31 ألف مؤسسة خلال 2022، موظفة ما يقارب 170 ألف عامل (وزارة الفلاحة، 2023)،

كما ذكر بأن مصالحه قامت بتسطير وتنفيذ تدابير هيكلية مع خلق فضاء للحوار والتشاور والتنسيق من خلال لجنة توجيهية متعددة القطاعات للصناعات الغذائية تضم جمعيات مهنية، منظمات أرباب العمل، تجمعات التصدير، تكتلات، والقطاعات الوزارية المعنية بهدف رفع العراقيل التي يواجهها المتعاملون الاقتصاديون من أجل الرفع من نسبة الإدماج للمنتوج الوطني. حيث تم في هذا الإطار، إعداد لوائح فنية للمنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع.

الخلاصة:

انحصرت عمليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في الفلاحة وخدماتها وكذلك في الصناعة الغذائية على مجموعة من الهيئات ركزت في أغلبها، على توفير الدعم والتمويل وتشجيع خلق المؤسسات وتوفير مناصب الشغل، وبدرجة أقل تعزيز التوجه المقاولاتي، يدفع تنامي القطاع الزراعي وأهميته إلى تحيين استراتيجيات تطوير المؤسسات والمقاولات الفلاحية، عبر اتباع منهجية ريادة الأعمال وحاضنات الأعمال التي تتساوق مع العديد من الاتجاهات الفاعلة لتشجيع تأسيس المقاولات الفلاحية وخلق فرص ريادة المؤسسات المساندة. مع تحفيز الابتكار باستخدام التكنولوجيا. وجاءت هذه الدراسة من أجل استجلاء آفاق تطوير القطاع الزراعي عبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية الفلاحية، وتقديم تجربة الجزائر في هذا السياق،

النتائج ومناقشتها:

لقد وضعت الجزائر كل إمكانياتها لإنجاح التوجه إلى المقاولاتية الخضراء ومرافقة حاملي المشاريع من ذوي التوجه الفلاحي، وهي تعمل على توسيع قاعدة المشروعات المغذية والمكملة وترسيخ نظم المناولة والحضانة والتعاقد والشراكات وتطوير أساليب الانتاج والتسويق، إلى جانب تأسيس طبقة عالية من المقاولين المبدعين وتذليل الصعوبات التي يواجهونها، لكن حتى ولو توافرت عناصر الدعم بالشكل الكافي فإنه في ظل غياب استراتيجيات هيكلية وإنتاجية وتسويقية ملائمة فإن مآل هذه الاستراتيجيات سيكون الفشل. ونوجز فيما يلي أهم نتائج الدراسة.

نتائج الدراسة:

- الإقرار بامتلاك الجزائر لمقومات فلاحية طبيعية كبيرة كافية لأن تكون منطلقا لمشايع فلاحية رائدة،
- حصول تطور كبير في انتاج المحاصيل لبعض الشعب خاصة في محاصيل الخضراوات،
- صغر حجم المؤسسات الإنتاجية الفلاحية وتعدد عمليات الانتاج والتسويق،
- ضعف حاضنات الأعمال التي تعمل على دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه الفلاحي،

- قلة المقاولات الفلاحية التي تعتمد أنشطتها على الأفكار الإبداعية والابتكارية.

الاقتراحات:

إن من أهم ما تم التوصل إليه من اقتراحات ما يلي:

- تكثيف الاستثمار في الرأسمال البشري المتخصص في الشأن الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني،
- تقديم الاستشارات الميدانية للفلاحين وتسريع تقديم الدعم لهم،
- العمل على توسيع المساحات المسقية الموجهة للفلاحة مع تحديث العتاد الفلاحي،
- تخصيص الموارد المائية لتستفيد منها زراعة الأعلاف وزيادة رؤوس الماشية والأبقار والإسطبلات ودعمها بمجمعات الألبان،
- تطوير المنتجات المتكاملة مع القطاع الزراعي خاصة قطاع البتروكيماويات،
- تثمين المنتج المحلي وتلافي عيوبه وتصحيحها وفق برامج الإرشاد والمرافقة الفلاحية،
- رقمنه بيانات القطاع الفلاحي وتقديم إحصائيات دقيقة بغية اتخاذ قرارات سليمة،
- سد الاحتياجات ومعالجة الإمدادات وتعزيز الاستثمارات، باتجاه تطوير وتنويع الصناعات الغذائية،
- استخدام أسلوب رسم خرائط التربة والمناخ لاختيار أنسب المناطق للمحاصيل والثروة الحيوانية،
- تنسيق الجهود بين القطاعين العام والخاص وزيادة الوعي بضرورة تطوير تسويق المنتجات الفلاحية،
- تبادل الخبرات مع البلدان الرائدة في إنتاج وتسويق المنتجات الفلاحية والمواد الغذائية.

المراجع:

1. BESSAOUD, O. (2019). *Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie.* PROJET D'APPUI A L'INITIATIVE ENPARD MEDITERRANEE.
2. ONS. (Avril 2020). *Bulletin d'information statistique de la PME, données de l'année 2019.* Alger: Edition Avril 2020.

3. ابراهيم بوجلخة، و محمد يوسف عمامرة. (2018). انعكاس روح المقاولاتية والابداع على واقع التنمية الفلاحية الصحراوية –دراسة حالة ولاية الوادي أنموذجا. *مجلة العلوم الادارية والمالية، 2*(1).
4. المرسوم التنفيذي رقم 20–، 251 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة"، مشروع مبتكر" و"حاضنات الاعمال". (15 09, 2020). *الجريدة الرسمية(55)*. الجزائر.
5. إيمان عاشور، و كريم بيشاري. (2018). التسويق الزراعي الخارجي وأهميته في تنمية الصادرات الزراعية. *Economiques Approfondies، 3*(2).
6. جهاد رحماني، و كمال ديب. (2022). دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر–دراسة تحليلية للفترة (2000–2019). *دفاتر البحوث العلمية، 1*(0).
7. حمزة خوازم، و سفيان خضير. (2018). المقاولاتية الفلاحية كبديل إستراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري حالة وادي سوف نموذجا. *لايليالالا، 4*(1).
8. ذهبية لطرش، و شافية كتاف. (2017). ذهبية لطرش & شافية كتاف،) 2017)، تحديات تطوير الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016–2030. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، 8*(1)، 179–201.
9. سالم توفيق النجفي. (1987). *التنمية الاقتصادية الزراعية*. الموصل: جامعة الموصل.
10. سليم بوهيدل، و محمد لوشن. (2019). فرص تنمية الصناعات الغذائية في الجزائر في ظل تحرير التجارة الخارجية. *مجلة الاقتصاد الصناعي، 9*(1)، 111–124.
11. سمية سمية. (2020). دور حاضنات الأعمال في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر). *مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، 5*(2).
12. سيلة ثابت عوالي، و سامية مجهداوي. (2022). المقاولة الفلاحية كأداة لتنشيط القطاع الفلاحي في الجزائر –حالة ولاية تلمسان. *مجلة الوراثة والتنوع البيولوجي، 6*(3).
13. شريفة بوالشعور. (2018). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة STARTUPS دراسة حالة الجزائر. *مجلة البشائر الاقتصادية، 4*(2).
14. عبد الحفيظ كينه. (2013). مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. *رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي*. الجزائر، جامعة الجزائر 03: جامعة الجزائر 03.
15. عبد الحفيظ يحياوي. (2022). القطاع الفلاحي ومحددات التنويع الاقتصادي فيالجزائر (2010–2020). *مجلة دراسات اقتصادية، 16*(1).
16. فضيلة مزوزي، و محمد قويدري. (2021). الاستثمار في القطاع الفلاحي في إطار تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر. *مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، 4*(1).
17. فطيمة ساسي، و عبد الصمد سعودي. (2017). القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات. *مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، 2*(2).
18. فوزية غربي. (2008). الزراعة في الجزائر بين الاكتفاء والتبعية. *أطروحة دكتوراه*. قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية، قسنطينة: جامعة منتوري.
19. محمد غربي. (2012). القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية دعم استثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. *أطروحة دكتوراه*. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلقم التجارية وعلقم التسيير: جامعة الجزائر.
20. مريم قصور. (2012). الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. *رسالة ماجستير تخصص اقتصاد التنمية*. عنابة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار بغنابة: جامعة عنابة.
21. نصر الدين ساسي، و خميدة رايح. (2018). نحو استراتيجية وطنية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام. *الافاق للدراسات الاقتصادية، 3*(2).

22. والتنمية الريفية وزارة الفلاحة. (28 02, 2023). الجلسات الوطنية للفلاحة لسنة 2023: من أجل أمن غذائي مستدام. الجزائر، الجزائر العاصمة: قصر الأمم نادي الصنوبر.

23. وهيبة قحام، و لويزة بوشعير. (2021). دور حاضنات الأعمال فياستحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة خضراء –دراسة حالة حاضنات الأعمال لولاية البيض بسكرة أم البواقي. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 4*(1).